

الأقليات الدينية بين عدل الإسلام وجور أتباع الأديان

د. سهام القادري | جامعة الزيتونة، تونس

Sihem777.kadri@gmail.com

ملخص

يأتي هذا البحث لبحث موضوع الأقليات الدينية وما تتعرض له من جور واضطهاد، خاصة المسلمة منها، في مقابل تعايش بعض الأقليات الدينية الأخرى، فحاولنا أن نبين أساس التعايش، وفي أي إطار يستطيع أن ينجح الآخر المختلف دينيًا في إثبات وجوده على المستوى الواقعي والمعنوي.

وفي بحثنا هذا يمثل الإنسان محور الاهتمام في علاقته مع الآخر المختلف عنه، فنسلط الضوء على أحوال الأقليات الدينية، في ظلّ التعامل مع المخالف في الدين، التي تراوحت بين الاندماج والإقصاء، انطلاقًا من الأسس التي أقرتها الأديان نفسها، ونصّت عليها صراحة في شرائعها، للتعامل مع هذه الفئات.

تنوّعت الكتابات حول مسألة الأقليات بصفة عامّة والدينية بصفة أخصّ، باعتبار أهمّيتها وما لها من أثر على مدى استقرار المجتمعات من عدمه، فرغم هذا الزخم الهائل من الدراسات تبقى إشكالية الأقليات قائمة ومستجدّة، وتبقى جلّ المحاولات المبذولة لتجاوزها رهينة مدى الالتزام بتقبل الآخر.

الكلمات المفتاحية:

الأقليات الدينية، الأغلبية، التعايش، تقبل الآخر، عدل، اندماج، التعصّب، جور، إقصاء، اضطهاد، مشترك إنساني.

Religious Minorities Between Justice in Islam and Oppression Among Followers of Religions"

Dr. Saham Al-Qadri | University of Zitouna, Tunisia

Abstract:

This research comes to discuss the issue of religious minorities and the injustice and persecution they are subjected to, especially Muslims, against the coexistence of some other religious minorities, so we tried to show the basis of coexistence and in what framework the other religiously different can succeed in proving his existence in reality and proving its existence morally.

In our research, we highlight the situations of religious minorities, in the light of dealing with the violator in religion, which ranged between integration and exclusion, based on the grounds established for in their laws, to deal with these issues, including the issues of religious minorities, which cannot be relevant, but must be relevant with these categories.

The writings on the issue of minorities in general and religious in particular have varied, given its importance and impact on the stability of societies or not, despite such a huge momentum of studies, the problem of minorities is still present and new, and most attempts to overcome it remain hostage to the degree of commitment to accept the other.

Key words: *religious minorities, majority, coexistence, accept the other, justice, integration, intolerance, injustice, exclusion, persecution, human common.*

مقدمة:

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد، وآله وصحبه، ومن آمن به،
واهتدى بهداه، وبعد:

فَيَعُدُّ التعصّب بأنواعه من أبرز الإشكاليات الاجتماعية، وهي إشكالية قديمة متجددة، تنتج
عن نظرة ضيقة الأفق للمتعبّ، وعقل متحجّر متصلّب، خاضع لسيطرة الانفعالات، ثم تتسع دائرة
التعصّب شيئاً فشيئاً فتشمل جوانب قومية وعرقية ودينية.

والتعصّب الديني يؤدي إلى تصارع أتباع الأديان، وتنازعهم، وتحالفهم، حيث أسهم بطريقة
ظاهرة في ظهور مشكلة عالمية عُرفت بـ «مشكلة الأقليات»؛ التي تتزايد حدّتها يوماً بعد يوم، وقد
أسهم هذا الصراع بين الأديان في معاناة الأقليات الدينية، التي لحقها العنف وأصابها الاضطهاد، سواء
أكانوا في دول النشوء، أم خارجها.

فما هو مصير تلك الأقليات في ظلّ التطوّر الذي تشهده الحياة؟ وهل من الممكن وجود عالم
خالٍ من التعصّب؟ وهل من الممكن أن تحظى هذه الفئات بحقوقها، وأن تعامل معاملة الأغلبية؟ وهل
يقتصر العلاج والحلّ على رفع جملة من الشعارات، تُرفع غالباً لغايات دفيئة؟ وما أهمّ الركائز التي
أسهمت في اندماج بعض الأقليات؟ وما هي العوائق التي حالت دون ذلك وأدّت إلى إقصاء تلك
الأقليات كلياً أو جزئياً؟ وكيف تجلّت الجهود البشرية المبذولة من أجل هذه الفئات؟ وهل فعلاً تلامس
الواقع، أم تبقى حبيسة النظريات؟

المفاهيم الأساسية:

الأقليات: (Minorities)

جمع أقلّيّة، والأقلّيّة مصدر للفعل الثلاثي المجرد (قلّ) (قلل)، الذي يدلّ على الندرة وعدم
الاستقرار.

قال ابن فارس: (القاف واللام أصلان صحيحان، يدلّ أحدهما على نزارة الشيء، والآخر على
خلاف الاستقرار، وهو الانزعاج فالأوّل قولهم: قلّ الشيء يقلّ قلّة فهو قليل، والقلّ: القلّة، وذلك

كالدّلّ والذّلّة. وفي الحديث في الرّبا: «إن كثر فإنّه إلى قلّ». وأمّا القلّة التي جاءت في الحديث، فيقولون: إنّ القلّة ما أقلّه الإنسان من جرّة أو حبّ، وليس في ذلك عند أهل اللّغة حدّ محدود⁽¹⁾.

(والقلّة: خلاف الكثرة، والقلّ: خلاف الكثر، وقد قلّ يقلّ قلّة وقلّاً، فهو قليل وقلال وقلال، بالفتح، عن ابن جني. وقلّله وأقلّه: جعله قليلا. وأقلّ: أتى بقليل)⁽²⁾.

والأقلية خلاف الأكثرية⁽³⁾.

أمّا اصطلاحاً؛ فلم يتفق العلماء على تعريفٍ محدّد للأقلية، فاختلّفت التعريفات باختلاف العناصر التي تمّ الاستناد إليها، فنجد منهم من اعتمد على العنصر الموضوعي، في حين ركّز البعض الآخر على عناصر أخرى.

وأبرز التعاريف أنّها: «مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن الأغلبية من حيث الجنس، أو الدّين، أو اللّغة، أو الثقافة، غير مسيطرة، أو مهيمنة، وتشعر بالاضطهاد». وهناك من عرّفها بخصائصها، فتعدّ الأقلية عنده أقلية؛ «إذا كانت غير مسيطرة، أو مهيمنة، ومعرّضة للاضطهاد وسوء المعاملة، لكي تنشأ مشكلة أقليات تكون جدية بالحماية». وعُرّفت كذلك بأنّها: «مجموعة من الأفراد داخل الدولة، تختلف عن الأغلبية في الجنس، أو العقيدة، أو اللّغة، فاعتبار شخص ما من الأقلية مسألة واقع يُرجع فيها إلى الظروف الموضوعية»⁽⁴⁾.

أمّا في معجم المصطلحات الاجتماعية فالأقلية تعني: «وجود انقسام داخل المجتمع، وتفرّعه على الأقلّ إلى فرعين، أحدهما أكبر من الآخر، أو أكبر من الفروع الأخرى، ويمكن وصف الأقلية الكبرى بأنّها الأكثر عدداً وقوّة أيضاً، (حال الأنظمة الديمقراطية الصحيحة)، كما يمكن أن تكون الأقلية الأقل عدداً هي الأقوى والأنفذ، (حال النظم الأرستقراطية أو المجتمعات ذات التوجه النخبوي الطائفي، لبنان مثلاً)⁽⁵⁾.

(1) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، (المحقق: عبد السلام محمد هارون)، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م، مقاييس اللغة (5/ 3). الجذر (قلّ).

(2) ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الفكر، دار صادر بيروت: م 11، ص 563.

(3) مصطفى، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة، (2/ 756).

(4) أبو بكر الدين هبة، الوضع القانوني للأقليات المسلمة في أوروبا، دار الجامعة الجديدة، 2019: ص 15.

(5) خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، ط 1- 1995: ص 64/65.

وعُرفت بأنها: «مجموعة إنسانية تنضوي ضمن مجموعة أكثر أهمية. وإنّ فئة الأقلية هي عملياً فئة نسبية قابلة دائماً للتحرك»⁽¹⁾.

ومن التعريفات التي تبدو أكثر شمولاً أنها: «جماعة أقلّ عدداً من بقية سكان الدولة، في وضع غير مسيطر، يملك أفرادها -وهم من مواطني الدولة- سمات إثنية، دينية، أو لغوية، تختلف عن تلك التي يمتلكها بقية السكّان، ويظهرون -ولو ضمناً- حسّاً بالتضامن، بهدف الاحتفاظ بثقافتهم وتقاليدهم ودينهم ولغتهم»⁽²⁾.

والذي أراه في تحرير مصطلح «الأقلية» استناداً لجذره اللغوي، وتصوّره الواقعي الذي نعيشه أنّه: فئة من الشعب مقابل أكثرية، تعيش حقوقاً أقلّ من حقوق الأكثرية.

والأقليات أقسام، فمنها العرقية، والإثنية، والسياسية، والثقافية، والدينية.

وفي بحثنا هذا سنهتم بدراسة الأقليات الدينية في خصوصية الاندماج والإقصاء.

المبحث الأول: الأقليات الدينية غير المسلمة في ظلّ الإسلام.

جاء الإسلام ديناً خاتماً للأديان والشرائع السماوية كلّها، فأكد على وحدة الأصل البشري، فجميع الناس قد خلقوا من نفس واحدة، والله تعالى كرم بني آدم وساوى بينهم في الحقوق والحريات، والتّنوع والاختلاف بين البشر هو من حكم الله سبحانه وتعالى، وإمكانية التعايش بين المسلم وغير المسلم لا تتوقف على العقيدة، وهذا ما تضمنته أساساً الشريعة الإسلامية، ففيم تتجلّى هذه الخصائص وما علاقتها بمسألة الأقليات الدينية؟

المطلب الأول: خصائص الشريعة الإسلامية ودورها في تهيئة الأرضية لعيش الأقليات

الدينية

أولاً: شريعة عامة.

(1) دورتيه جان فرنسوا، معجم العلوم الإنسانية، (ترجمة د. جورج كتورة)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1430هـ/2009م: ص70.

(2) سلوم سعد، حماية الأقليات الدينية والاثنية واللغوية في العراق: دراسة تحليلية في الأطر الدولية والإقليمية والوطنية، جامعة الكوفة كلية الآداب قسم المجتمع المدني: ص24.

من المعلوم أنّ الشريعة الإسلامية تقوم على جملة من المبادئ التي تخوّلنا التعاطي فيما بيننا دون اعتبار لأيّ نوع من الاختلافات الواردة، وهو ما ميّز الإسلام عن بقية الأديان، ومن بين تلك الخصائص خاصة العموم، ونعني بها أنّ الشريعة الإسلامية جاءت للناس كافة، فلم تأت لفئة دون أخرى، أو جنس معيّن دون آخر، إنّما هي رسالة عامّة للبشرية جميعًا، دون تخصيص محدّد لجنس أو عرقية.

وهذه الخاصية تدلّنا على أنّ جلّ شرائع الإسلام موجّهة لعامة البشر، وتراعي ظروفهم، وتلبي حاجتهم دون استثناء، ولسائل أن يسأل عن علاقة هذه الخاصية بالأقليات عامّة، والدينية بصفة خاصة؛ فالجواب يتمثل في أنّ الأقليات ستحظى بحقوقها وحرّياتها انطلاقًا من هذه الخاصية، فالدين الإسلامي يضمن عيش هذه الأقليات واستمراريتها وسط البيئة المسلمة دون اضطهاد أو تمييز.

ثانيا: شريعة شاملة.

وكذلك، تتميز الشريعة الإسلامية بالشمول؛ فهي عامّة في خصائصها، وشاملة لكلّ مجالات الحياة، ولم تقتصر على مجال دون آخر. ومن المعلوم أنّ أيّ شريعة تنبني على مثل هذه الخصائص ستحفظ كرامة الإنسان، وتحقّق إنسانيته مهما كانت خلفيته أو كان عرقه. ولهذه الأسباب فضّلت الانطلاق في البحث من هذه الخصائص للشريعة الإسلامية دون غيرها، والتي تجعلها لا تفرّق بين إنسان وإنسان آخر على أيّ أساس، لدرجة أنّها لا تفرّق في الحقوق بين المسلم وغير المسلم أحيانا.

فالإسلام قد حارب التمييز العنصري، وساوى بين البشر، فلم يفرّق بينهم على أساس الجنس أو العرق أو اللون أو اللغة، وعدّ المعيار الوحيد للفرقة هو التقوى، يقول الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: 13]. فالأصل البشري واحد، ولا فارق بين البشر إلّا بالتقوى والعمل الصالح.

ثالثا: حرّية الاعتقاد.

حرّية الاعتقاد من أهمّ المبادئ التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية، فالإسلام يكفل حرّية المعتقد، فلكلّ حرّيته في اختيار، فلا إكراه في الدين، حيث يقول تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: 256]، فالله سبحانه وتعالى قد خصّ الإنسان بالعقل واستخلافه في الأرض وترك له حرّية الاختيار، ولم يفرض عليه معتقداً محدّداً مقابل الكرامة والعيش الكريم والاحترام.

وإن ديمومة المبادئ الإسلامية يرجع لعدم انغلاقها على مجتمع أو دين أو جنس أو حضارة معينة فلم تقتصر على التعامل بين المسلمين فقط، بل طالت حتى الآخر المختلف، فكانت موجهة للناس عامة دون تخصيص.

تاريخية مسألة الأقليات الدينية:

يُعتبر مصطلح «الأقليات» من المصطلحات الحديثة التي لم يسبق وأن عرفته الحضارة الإسلامية، لكن ذلك لم يمنع من أن مسألة الأقليات طُرحت منذ فجر الإسلام، لكن بأساليب مختلفة، فارتبط مصطلح الأقليات الدينية في الدين الإسلامي بمصطلحات أخرى كأهل الكتاب⁽¹⁾، وأهل الذمة⁽²⁾، وهم غير المسلمين من اليهود والنصارى، والذين خيروا في بداية الدعوة الإسلامية بين أمرين؛ إما اتباع الدين الإسلامي، أو دفع الجزية والبقاء على ما هم عليه من دين. وهذا يمثل أبرز مثال على الاعتراف بالأقليات من قبل الدين الإسلامي، والعمل بمبدأ التعايش السلمي فيما بينهم.

مثّلت أيضاً الفئة التي أتت الرسول ﷺ أول أقلية دينية عندما هاجرت إلى الحبشة.

وكان الدين الإسلامي أول من شرّع لهذه الأقليات، وضمن تعايشها السلمي مع بقية الطوائف، فجملة الحقوق والحريات التي شرّعت لهذه الأقليات كان الدين الإسلامي مصدرها ومنبعها منذ البداية. وليس صحيحاً ما يروج بأن المنظمات الحقوقية هي من أنشأت ذلك، بل هي فقط بنت على ما شرعه الدين الإسلامي منذ البداية. فللدين الإسلامي السبق التاريخي في تناول مسألة الأقليات والتطرق لوضعيتها، عكس ما هو رائج بأن موثيق واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية هي أول من عالج هذه المسألة.

إذن نلاحظ قيام الدين الإسلامي على منظومة تشريعية تكفل احترام الآخر المختلف دينياً، فموقف الإسلام من غير المسلمين ليس معادياً، بل يشجّع على التفاعل والاندماج وذلك باحترام الآخر بما هو عليه من اختلاف.

(1) أهل الكتاب: اسم يطلق في الإسلام على الديانات السماوية التي يعترف بها الإسلام، وهي: اليهودية والنصرانية.

(2) الذمة: تعني العهد والأمان والضمان.

سبق الإسلام لإبرام اتفاقيات لضمان حقوق الأقليات:

سبق وذكرنا أنّ الإسلام اهتمّ بحقوق الأقليات الدينية منذ بداية الإسلام، فنصّ القرآن الكريم على احترام المخالف الآخر، فأوّل ما قام به الرسول ﷺ في المدينة أنّه قام بعقد أخوة بين المسلمين، ثمّ أبرم عقد مواطنة وتعايش مع اليهود، وذلك فيما عُرف بـ «وثيقة المدينة»، والتي مثّلت أوّل دستور نظّم الحقوق والواجبات بين أهل المدينة على اختلاف انتمائهم، ومنهم اليهود الذين كانوا في المدينة، فبيّنت لهم المعاهدة حقوقهم وواجباتهم.

ثمّ عقد معاهدة مع أهل نجران، والتي تضمّنت بقاء أهل نجران في أماكنهم والحفاظ على حرّيتهم، وتوفير الرّعاية والحماية لهم، ووقع أبو عبيدة عامر بن الجراح رضى الله عنه معاهدةً مع أهل دمشق، ووقع عمرو بن العاص رضى الله عنه معاهدة مع أهل مصر.

المطلب الثاني: الأقباط أقلية دينية مسيحية ديناً، مسلمة وطناً.

أولاً: نبذة عن تاريخ أقباط مصر.

الأقباط المصريون هم أكبر تجمع مسيحي في الوطن العربي⁽¹⁾، حيث فاقت نسبة المسيحيين بمصر مثلتها بلبنان والسودان، ويرجح أغلب الباحثين أنّ كلمة «قبط» مشتقة من الكلمة اليونانية «إيجيبتوس»⁽²⁾، التي كان يطلقها اليونانيون على مصر والنيل، فكلا الكلمتين لهما نفس المعنى والمدلول، وأصبحت تطلق كلمة «قبط» تخصيصاً على المسيحيين من أهل البلاد الذين ظلّوا على ديانتهم بعد أن تحوّلت أكثريتهم إلى الإسلام⁽³⁾.

والأقباط بمصر ثلاثة أنواع: أقباط أرثوذكس، وكاثوليك، وبروتستانت، ويتبع سوادهم الأعظم الكنيسة القبطية الأرثوذكسية التي تعرف بـ «الكنيسة الاسكندرية»، و«الكنيسة المصرية»، وهي الكنيسة القومية، أقدم الكنائس في مصر⁽⁴⁾.

وتميّزت العلاقة بين المسلمين والمسيحيين الأقباط بكونها متينة وقوية، خاصّة وأنّ كلاّ منهما يمثّل السكّان الأصليين للمنطقة، لدرجة وصف حضور الأقباط كجزء لا يتجزأ من المجتمع المصري، وليس

(1) إبراهيم سعد الدين، الملل والنحل والأعراق هموم الأقليات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، ط2- 1994م: ص381.

(2) أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1987: ص15.

(3) المرجع نفسه: ص16.

(4) المرجع نفسه: ص23.

أقلية فيه. «فلا يوجد تفرقة طائفية، تفرقة من تلك التي تعاني منها الأقليات الضعيفة بأوروبا»⁽¹⁾، حتى أنهم لم يقبلوا عروض الحماية التي اقترحتها عليهم القوى الأوروبية رغم اشتراكها معهم في العقيدة⁽²⁾.

مرَّ أقباط مصر بمراحل متنوعة خلال فترات متتالية ابتداءً من عصر المماليك، وخلال هذه الفترة تحوّل القبط إلى أقلية دينية⁽³⁾، فتأثروا بحكم المماليك وكانت الغالبية العظمى منهم ينتمون إلى طبقة الفلاحين والفئات المتوسطة والصغيرة، في حين تقلّدت فئة قليلة منهم مناصب مهمة في الإدارة المالية للبلاد لدرجة أنهم تقلّدوا المناصب لثلاثة أو أربعة أجيال⁽⁴⁾.

لكنّ العصر المملوكي شهد حادثة عنف متبادل بين المسلمين والقبط، نتج عنها هدم كنيسة الزهرية، ثمّ تطوّر الأمر ليلعب عدد الكنائس المهذّمة أربع وخمسين كنيسة⁽⁵⁾، فعانى الأقباط من الاضطهاد المملوكي لدرجة اتخاذهم لإجراءات تمييزية ضدّهم ففضلوا نصارى الملكانية على اليعاقبة.

وفي مرحلة زمنية أخرى «تحوّلت مصر من دولة مستقلة يحكمها سلاطين المماليك إلى ولاية تابعة للإمبراطورية العثمانية»⁽⁶⁾، وأصبح المسيحيون ابتداءً من سنة 1516 جزءاً من رعايا الدولة العثمانية التي عاملتهم وفقاً لنظام الملّة المستنبطة قواعده من أحكام الشريعة الإسلامية⁽⁷⁾، وتميّزت هذه الفترة بسحب النفوذ من الأقباط في الإدارة المالية، وفرض على أهل الذمّة -بما فيهم الأقباط- قيود شكلية، فحدّدت لهم أزياء معيّنة.

وبعد ذلك شارك الأقباط في ثورة 1919م بجوار المسلمين، فساندوهم بدايةً في مظاهرات الطلبة ضدّ الاحتلال البريطاني، الذي لم يتوقّع بدوره هذه المساندة، لا سيما بعد فشل سياسة «فَرِّق تَسُدْ» التي اتّبعها، فعمل الأقباط والمسلمون بروح واحدة من أجل الوطن، فتعرّض الكلّ للتعذيب والاضطهاد والنفي والقتل.

(1) البشري طارق، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الوحدة، ط1-1983م: ص42.

(2) الحديري أحمد، المسيحيون وعلاقتهم بالمسلمين في القرن العشرين، منشورات كارم الشريف، ط1-2010: ص15.

(3) راجع: ابراهيم سعد الدين، الملل والنحل والأعراق: ص400.

(4) أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية: ص89.

(5) المرجع نفسه: ص92-93.

(6) المرجع نفسه: ص98.

(7) بشارة عزمي: هل من مسألة قبطية في مصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1- بيروت 2012: ص49.

ويصف «سعد الدين إبراهيم» مشاركة الأقباط في ثورة 1919 بكونها مثّلت «الدور الأهم في تأكيد مكانتهم وهويتهم في إطار حركة وطنية ترفع شعارى الاستقلال والدستور ودورهم في بناء الدولة الوطنية المدنية»⁽¹⁾. مع المحاولات المتكررة للسياسة البريطانية على أن تسلط الضوء على الاختلاف الدينى بين الأقباط والمسلمين حتى تعمق مسألة الأقليات؛ فقد حظى الأقباط باهتمام كل من حاول توظيف خصوصيتهم في خدمة الأهداف الاستعمارية⁽²⁾.

وكان لثورة 1919 أثراً بالغاً في على علاقة الأقباط بالمسلمين فصارت علاقة ودية للغاية، فبدل التفكير في الأفكار والمرجعيات الدينية صار التفكير في الوطن، لدرجة أن صار رجال الكنيسة يتوجهون بالدعاء في صلاتهم حتى ينتصر جيش الوطن مقابل القوى الاستعمارية. فمثّلت هذه الفترة فترة الوحدة الوطنية، فتوحدت صفوف المصريين ضد المستعمر، فكانت سلامة الوطن غاية هذه الوحدة.

ويذكر في هذا السياق أنّ شيخ جامع الأزهر الجيزاوي «رفض اتّجاه عبّاس الأوّل إلى إبعاد القبط إلى السودان، وذكر للوالي أنّهم أهل البلاد وأصحابها، وأنّهم في ذمة الإسلام، ولم يطرأ على ذمة الإسلام طارئ»⁽³⁾. كما عيّّن «سعد زغلول» اثنين من القبط لرئاسة الوزراء وهما: «بطرس غالي باشا» بين عامي (1908-1910)، و«يوسف وهبة باشا» (من 1919-1920) وكان هذا التعيين أمراً حديثاً لم يسبق وأن طبّق، لا سيما وأنّه جرى العرف على تعيين قبطي واحد في كلّ وزارة⁽⁴⁾.

ثانياً: حضور قبطني متميز في مختلف جوانب حياة المصريين.

كان حضور الطرف القبطني بارزاً في مختلف المجالات، فنجدهم ينشطون في القطاعات الاقتصادية، فمنذ الفتح العربي اهتمّ القبط بالنشاط الزراعي دون غيرهم من طبقات المجتمع المصري؛ وذلك لدرايتهم الجيدة بأراضيهم باعتبارهم السكان الأصليين⁽⁵⁾.

ولم يقتصر نشاط القبط على المجال الزراعي، فكان النشاط الصناعي أبرز اهتماماتهم في العصور السالفة وخاصة العصر البيزنطي، وقد تقدّم القبط في صناعة المنسوجات المتنوعة، وصناعة الورق،

(1) إبراهيم سعد الدين، الملل والنحل والأعراق: 416.

(2) فريخ عوني، الأقليات في التاريخ العربي منذ الجاهلية إلى اليوم، رياض الريس، ط 1 سبتمبر 1994: ص 334.

(3) أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية: ص 123.

(4) راجع: إبراهيم سعد الدين، الملل والنحل والأعراق: ص 410.

(5) راجع: مصطفى عامر فاطمة، تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية (من الفتح الإسلامي إلى العصر الفاطمي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2000: ج 2، ص 74.

والبناء، وفقّ العمارة، ولم تقتصر مساهمة القبط في العمائر والمباني الإسلامية على مصر وحدها، بل استخدمهم الولاة والخلفاء في غير مصر من الأمصار الإسلامية⁽¹⁾، كما برع الأقباط في مجال التجارة حيث «بلغ نشاط أهل الذمة مداه في عصر الخلفاء الفاطميين ... وقد أبدى الخلفاء الفاطميون نحو التجار الذميين تسامحاً عظيماً ومعاملةً حسنةً، وصار لهم مكانة عظيمة عند الخلفاء»⁽²⁾.

كان للأقباط أيضاً حضور سياسي متباين بين الفترة والأخرى، بفعل تأثيره بالأوضاع العامة للبلاد، ففي البداية تطوّر عدد النواب الممثلين للأقباط في المجلس من نائب واحد إلى اثنين، وذلك بعد مشاركة الأقباط المصريين ثورة 1919 التي أسهمت في وحدة صفوفهم، ورفعت راية الوطن دون النظر للخلفية الدينية. لكن انخفضت نسبياً بعد ثورة 1952، ليصل للغياب الكلي لممثلي الأقباط في بداية عهد جمال عبد الناصر، ثم ليرتفع لنائبين، وذات الوضع في عهد السادات، ليشهد تحسّناً في العهد الذي يليه، حيث تراوح عدد النواب الأقباط خلال عهد الرئيس حسني مبارك ما بين 9 و10 نواب، وتراوح عدد المنتخبين منهم بين نائب و6 نواب خلال سنوات متفرقة⁽³⁾، والملاحظ هنا أنّ السياسة التي اتّبعها الرئيس مبارك مع الأقباط كانت إيجابية مقارنة بنظيرتها في عهد السادات. وظلّت المشاركة السياسية مقصورة على نواب معيّنين في وزارات غير سيادية.

الأقباط أقلية شبه مندмجة:

تراوحت علاقة الأقباط بالمسلمين بين الاندماج حيناً، والصراع حيناً آخر، فمنذ بداية الفتح الإسلامي قامت العلاقة على احترام خصوصية الآخر استناداً للنص الديني، فعامل المسلمون القبط على أساس أهل الذمة، فتمتّعوا بجميع حقوقهم بما فيها حرية المعتقد.

ويمثّل الأقباط - كما سبق وأشرت - السكّان الأصليين لمصر، فكانت لهم خصوصيتهم الثقافية التي تميّزهم عن غيرهم، ابتداءً باللغة، واعتناق أغلبهم للمذهب الأرثوذكسي، ولم تتأثر هذه الخصائص بفعل الفتح الإسلامي، لدرجة أنّهم استمروا يتحدثون اللغة القبطية حتى القرن الثاني عشر، ويمارسون معتقداتهم، ولكن شيئاً فشيئاً، وبحكم التأثير والتأثير انتشر الإسلام بين الأقباط، كما انتشرت اللغة

(1) تاريخ أهل الذمة، مرجع سابق: ص112.

(2) مصطفى عامر فاطمة، تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية: ص126.

(3) انظر: بشارة عزمي، هل من مسألة قبطية في مصر، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2012: ص31-32.

العربية، فحلّت مكان اللغة القبطية، ومن هنا بدأت معالم التعايش بين الإسلام والمسيحية تظهر، فتحول الأقباط خلال العهد الفاطمي من أغلبية إلى أقلية في وطنهم.

أصدر البطريك «غبريال بن طريك» قراراً عام 1131م؛ يقضي بأن تحلّ اللغة العربية محلّ القبطية، وأن تستخدم في الصلوات في الكنيسة وفي الأديرة⁽¹⁾، وكان هذا الأمر دليلاً على انصهار المسلمين والأقباط، وبمقتضى هذا الإجراء تقلّصت الفروق بينهم، وصار من الصعب التمييز بينهم، خاصّة وأنهم يشتركون في الكثير من الخصوصيات التي ورثوها عن الفراعنة، فبخلاف المرجع الديني لا يمكن التفريق بينهم.

إذن كانت هذه الفترة فترة انسجام وتعايش وتفاعل فيما بين الأقباط والمسلمين، فاستمرّت لفترة طويلة نسبياً، كما مثّلت فترة ما بين 1919 و1952م فترة الاندماج التام بين الأقباط والمسلمين، حيث كانت مشاركة الأقباط في ثورة 1919 التجسيد الأبرز للوحدة الوطنية، فرفع كلّ من الأقباط والمسلمين راية الوطن أمام الاحتلال البريطاني الذي حاول بدوره وبكلّ الطرق أن يثير نغرة الطائفية، حيث تكوّن حزب الوفد بقيادة «سعد زغلول»، وضمّ قيادات مسلمة وقبطية، ورفعت الحركة الوطنية شعارات غير مسبوقة «الدين لله والوطن للجميع»، و«عاش الهلال مع الصليب»⁽²⁾.

لم يكفّ الإنجليز عن محاولة تفريق صفوف المسلمين والأقباط، فعينوا رئيس وزراء قبطي، وهو «يوسف وهبة»، وكان الهدف من ذلك بثّ النزاع بين الطرفين، إلّا أنّ الأقباط عبّروا عن عدم رضاهم عن هذا الوضع، وفي غضون شهر من تولّي «يوسف وهبة» حاول شابّ قبطيّ اغتياله، لكنّه فشل في ذلك.

واصل الإنجليز محاولاتهم، وهذه المرة علّلوا وجودهم بدعوى حماية الأقليات، «فحاولت أن تظهر مصر في صورة مجموعات سكانية متنوّعة ومتنافرة»⁽³⁾. وقد تعدّدت الآراء وتنوّعت بين مساند لفكرة تمثيل الأقليات ورافض لذلك، ويرى أنّ المسلمين والأقباط لا يدينون إلّا بدين الحرية والاستقلال.

(1) علي حيدر إبراهيم حنا ميلاد، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر المعاصر، ط1-1423هـ/2002م: ص246.

(2) المرجع نفسه: ص218.

(3) إبراهيم سعد الدين، الملل والنحل والأعراق: ص418.

بعد استكمال مقومات الاستقلال والسيادة الوطنية؛ تمّ عزل النفوذ السياسي البريطاني الذي كان مصدرًا رئيسيًا من مصادر إثارة الخلافات الطائفية⁽¹⁾، يذكر أيضًا من بين أهم المراحل التي مرّت بها الأقباط فترة حكم عبد الناصر (1952-1970م)، والتي اتّسمت بالهدوء نسبيًا، حيث لم تسجّل مواجهات لا بين الأقباط والدولة، ولا بين المسلمين والأقباط.

يذكر أنّ البرلمان في عصر عبد الناصر لم يتضمّن قبطيًا واحدًا، إضافة إلى أنّه قام بإلغاء جميع الأحزاب السياسية، فاخترى حزب الوفد، وتمّ تدريجيًا استبعاد الأقباط من المجلس النيابي، ويفسّر «هذا الغياب إلى أنّ الجيش قبل ثورة يوليو 1952 كان يخضع للنّفوذ التقليدي للملك، ولم يكن لحزب الوفد في هذه المؤسسة نفوذ مؤثّر، لذلك بقى فيها تفريق بين الأقباط والمسلمين خاصّة في الرّتب العليا»⁽²⁾.

قام عبد الناصر بعمليات التّصير للشركات والبنوك الأجنبية، وحدّد الملكية الزراعيّة، وهو ما أدّى إلى عودة ظاهرة هجرة الأقباط إلى دول أوروبية، في حين كان تأثير ذلك على الطبقة الوسطى والفقراء إيجابيًا، حيث جعلهم يشعرون بالراحة والتّفاؤل بالمستقبل، لتطبيقه العدالة الاجتماعيّة، وعمل بمبدأ تكافؤ الفرص بينهم وبين المسلمين⁽³⁾.

اعتبر عبد الناصر أنّ سياسته موجّهة للجميع، ولا يفرّق بين مسلم وقبطي، ولكي يعالج مسألة غياب تمثيل الأقباط بالمجلس ابتكر مبدأً دستوريًا جديدًا، وهو «التعيين»، وصار بموجبه قادرًا على تعيين عشرة أعضاء في مجلس الأمة.

هذا الاندماج لم يثبت على حاله، فقد ساهمت العديد من الأحداث في سوء العلاقة، وأدّت إلى نزاعات خلال فترات معيّنة، ساءت العلاقة بين الأقباط والمسلمين نتيجة السياسة التي اتّبعها السّادات، حيث عمد إلى القطع مع المرحلة الناصرية، فتخلّص من التّيار الناصري واليساري، واعتمد التّيار الدّيني، «فأصدر تعليمات إلى أجهزة الاتحاد الاشتراكي العربي بأن يتعاون مع تنظيمات الجماعات الإسلامية»⁽⁴⁾، وقد أثّر هذا الأمر سلبيًا على أقباط مصر، خاصّة بعد التّشدّد، ووضع شروط لبناء الكنائس وترميمها، وتوالى الأحداث الطائفية بداية عهده بين المسلمين، وتحديدًا الجماعات المتطرّفة

(1) أبو سيف يوسف، الأقباط والقومية العربية: ص155.

(2) بشارة، عزمي، هل من مسألة قبطية في مصر، ص25.

(3) انظر: علي حيدر إبراهيم، أزمة الأقليات في الوطن العربي: ص230/229.

(4) المرجع نفسه: ص232.

والأقباط. فتمّ حرق كنيسة في منطقة الخانكة في شمال القاهرة في عام 1972م، وحدث صدام بين السادات والبابا شنودة الثالث، وتمّ التحقّظ عليه في دير السريان بمنطقة وادي النطرون، ومع موجة اعتقالات غير مسبوقة خاصّة بعد الصّدام الذي وقع بالحَيّ الشّعبي المسمّى «الزاوية الحمراء»⁽¹⁾.

إذن كانت فترة حكم الرئيس السادات سيّئة جدًّا فيما يتعلّق بجانب العلاقة بين الأقباط المسيحيين والمسلمين، فانتشرت ظاهرة الفتنة الطائفية، وطال الشّعور بالاضطهاد والتهميش جماعة الأقباط.

انتهت فترة حكم السادات باغتياله، وتولّى حسني مبارك الحكم، وبادر بالإفراج عن المعتقلين، وسمح بعودة نشاط الأحزاب السياسية، ومن بينهم حزب الوفد، وأعاد تعيين الأنبا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريك الكرازة المرقسية⁽²⁾، وقابل الأقباط هذه القرارات بهدوء نسبي، حيث اعتُبرت سياسة مبارك في التعاطي مع الأقباط سياسة مرنة مقارنة بنظيرتها التي اتّبعها الرئيس السادات رغم استمرار استبعادهم عن الساحة السياسية.

يلاحظ أنّ العلاقة بين المسلمين والأقباط المسيح؛ تراوحت بين الاندماج حينًا والصّراع حينًا آخر، وفي هذا السّياق يمكن ذكر أنّ العوامل المساعدة على الاندماج تفوق أسباب الإقصاء، فكلّا الطرفين ينتميان إلى ذات الوسط الثقافي والحضاري والوطني، فالأقباط يعتبرون أنفسهم جزءًا لا يتجزّأ من الحضارة الإسلامية، فمنذ الفتح الإسلامي عاش القبطي والمسلم جنبًا إلى جنب دون المساس بخصوصية كلّ منهما، ولسائل أن يسأل: إن كان التوافق والتعايش السّلمي يسمّ العلاقة القبطية والمسلمة، فكيف تتحوّل فجأة إلى تصادم وتصارع؟ فالألم تعود أسباب ذلك؟

يلحظ المتنبّع لنسق العلاقة؛ أنّ في كلّ مرّة ساءت الأوضاع بين القبط والمسلمين؛ أنّ هناك طرفًا ثالثًا متدخلًا يساهم بطريقة ما في تأجيج هذه العلاقة، ففي البداية رفض القبط الانضمام إلى الكنيسة البيزنطية، وفضّلوا الكنيسة القبطية، وفي مرحلة أخرى نجد المستعمر الإنجليزي؛ يحاول بشتّى الطّرق خلق أجواء متوتّرة بين المسلمين والأقباط، وبثّ فتنة الطائفية بينهم، لكن قابلهم الأقباط بمشاركة المسلمين في ثورة 1919، فرفعوا راية الوحدة الوطنية «الدّين لله والوطن للجميع»، فالأقباط رفضوا مساندة

(1) المرجع السابق: ص 234.

(2) انظر: إبراهيم سعد الدّين، الملل والنّحل والأعراق: ص 483.

أصحاب عقيدتهم، واتبعوا المخالفين لهم دينيًا، وكان تأثير ذلك واضحًا في سلوك كلٍّ من الأقباط والمسلمين، لدرجة أنّ قبطيًا أقدم على محاولة اغتيال رئيس الوزراء القبطي من أجل الوطن.

وقد اعتبر الشهيد «حسن البنا» أنّ الأقباط ينتمون إلى الإسلام كثقافة ووطن. كما لا ننسى رفض الشيخ الباجوري شيخ الأزهر للإفتاء بنفي بعض النصارى على السودان في عهد عباس باشا الأول، واعتبرهم في ذمة الإسلام إلى اليوم الآخر.

الملاحظ أنّ أحداث الفتنة والعنف الديني كان وراءها بواعث خفية، هدفت لبثّ النزاع والتطّرف بين الطائفتين، خاصّة وأنّ البلاد في صراع مع الاستعمار الأوروبي والأمريكي والصهيوني، ومن هنا يظهر استغلال الفئات الضعيفة من قبل المستعمرين، ومحاولة توظيف مشاكلهم لخدمة مصالحهم الشخصية، في ثوب مخفي برداء الدفاع عن حقوقهم وحرياتهم.

ظلّ الدين العنصر الأساسي، والوسيلة الأقرب المستخدمة في تأجيج الأوضاع، بهدف بثّ النزاع، وهو ما جعل الأقليات الدينية الأكثر عرضة للاضطهاد والاستغلال، ليس من قبل أقليات أخرى مثيلة لها، بل من قبل أطراف الحكم عادة. وهو ما جرى فعليًا في مصر، ما بعد ثورة 25 جانفي، حيث تعرّض الأقباط المسيحيون لتفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية، راح ضحيّته ما يزيد عن عشرين شخصًا، وهو ما دفع الأقباط للاحتجاج على الوضع، فثاروا على السّلطة لا على الأغلبية.

مما يستنتج أنّ مسألة الأقليات في مصر تحديدًا، وفي الوطن العربي عامّة؛ وقع تكييفها حسب المصالح الخارجية، فمتى وجدت المصلحة وجب تأجيج هذه المسألة، ووضعها في صدارة الأولويات الدولية، حتّى وإن تطلّب الأمر الاعتداء على حقوق هذه الأقليات في الحياة، والسّلام بدعوى المطالبة بحقوقها. ويتّضح أنّ الأقليات وحتّى الأغلبية التي تتقاسم ذات المصير؛ هما الفئتان المتضرّرتان من هذه السياسة، ولا مصلحة لهما سوى لمن يدير هذه السياسة. لذلك فإنّ الاندماج التام لقبط مصر لم يمنعه الدين، وما يحمل من خصائص، بقدر ما حالت دونه المصالح السياسية التي كانت تسيّر طبيعة العلاقة.

المطلب الثالث: اليهود أقلية دينية مندمجة في تونس.

أولاً: نبذة عن تاريخ اليهود بتونس.

إنّ الدّارس لأوضاع اليهود وأسباب هجرتهم لبلاد المغرب واستقرارهم بها؛ يلحظ طغيان الجانب الأسطوري القصصي، لدرجة أنّها تتضارب أحيانًا، ويذكر أنّ قدوم اليهود لبلاد المغرب كانت في شكل

رحلات متتالية، ففي البداية هاجر اليهود في عهد النبي الملك داوود عليه السلام، حيث هاجر اليهود إلى مصر، ثم اتجهوا لبلاد المغرب عندما لم يجدوا ترحيباً، ثم الهجرة الثانية كانت أثر هجوم «نبوخذ نصر»، على يهود أورشليم عام 58 ق.م، لعدم احترامهم للمواثيق، والمحافظة على سلامة القوافل التجارية المارة بأرضهم، فهاجر الناجون إلى المغرب، واستقرّ البعض منهم بجزيرة جربة⁽¹⁾.

إذن فاليهود هاجروا إلى بلاد المغرب هرباً من الاضطهاد الروماني والبابلي والبيزنطي، وهو ما جعل اليهود يرحّبون بالمسلمين عندما قدموا إلى شمال إفريقيا، لدرجة أنّهم قبلوا حكم المسلمين ومعاملتهم على أساس أنّهم أهل ذمة، استناداً إلى المصادر⁽²⁾ استوطن اليهود بمناطق مختلفة منها: مدينة قابس، والقيروان، ونابل، وتونس، والمهدية، وجربة، ولم يُفرض عليهم مكانٌ معيّن للعيش فيه، وقد صاحب هذا الانتشار تزايد ملحوظ في نسبة اليهود، خاصّة لما شهدته هذه الطائفة من اهتمام ورعاية خلال العهود المتتالية على إفريقية تحديداً، وبلاد المغرب عامّة.

تضافرت العديد من العوامل التي يسّرت انتشار اليهودية بالمغربين الأدنى والأقصى، وساهمت إلى حدّ ما في اختلاطهم بالسكان الأصليين، يمكن ذكر الأسباب الدينية، والتي تمثّلت أساساً في التأثير الذي أحدثته اليهودية في الأمم الأخرى، فسُرّبت الأفكار التوحيدية، وأدخلت العديد من المصطلحات والمفاهيم غير المعروفة، وهو ما جعل البربر وغيرهم يعتنقون اليهودية.

أمّا الأسباب الاقتصادية؛ فتمثّلت أساساً في اندماج اليهود مع بقية الطوائف عند ممارسة نشاطاتهم التي قامت على الزراعة، وأحياناً التجارة، «كان لليهود مكانة خاصّة لدى الفاطميين، وبنو زيري، فمنحوهم بعض الأراضي لزراعتها والانتفاع بها»⁽³⁾، كذلك ففي القيروان استوطن العديد من اليهود في حماية العرب، ومارسوا الفلاحة، بالإضافة إلى ممارستهم النشاط الحرفي، وتمتّعوا بالحرية الدينية، كما حدث تقاربٌ كذلك على الصّعيد الاجتماعي، بحكم تقاسم أنماط الحياة فيما بينهم، حيث امتزج اليهود بالعرب والبربر، فأدّى هذا التقارب إلى التفاعل فيما بينهم، والأخذ عن بعضهم البعض في

(1) راجع: أبو ربه عطا، اليهود في ليبيا وتونس والجزائر، تقديم سنوسي يوسف إبراهيم، إيتراك للطباعة والنشر، ط1-2005: ص26-27.

(2) انظر: جريدي حسيب، التعددية الثقافية في الجماعة الوطنية: الأقليات في تونس البربر واليهود والسود، البدوي للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

(3) المرجع نفسه: ص111.

مختلف المجالات، ابتداءً بالطعام والشراب، وكلّ ما يتعلّق بالطهارة والمظهر الخارجي، كاللباس والأسرة والزواج.

ثانياً: «جربة» نقطة استقرار اليهود.

ربط اليهود بداية تواجدهم في جزيرة «جربة» بروايات عديدة، غلب عليها الجانب الأسطوري القصصي الخرافي، غايته إضفاء الطابع القداسي على المكان، مفادها أنّ هناك فتاة حسناء استقرّت بجزيرة بمفردها، ورواية ثانية مفادها أنّ كهّاناً فارّين من القدس استقروا بالجزيرة، وللأسف ليس هناك مصادر كثيرة روت بداية هذا التواجد، أو دعمت ما سبق ذكره.

وجد اليهود جزيرة «جربة» الأرضية مناسبة للعيش فيها، فكان تواجدهم من قبل الإسلام، حيث استقروا تحديداً بالحارة الصغيرة والحارة الكبيرة، وهما حيّان صغيران كانا خاصّين بهم في العهد العثماني، وفترة الاحتلال الفرنسي، وهما «في شكل أحواش منغلقة على نفسها، وأزقة وأنّج ضيقة»⁽¹⁾، حيث تبعد الحارة الصّغيرة عن حومة السوق بسّنة كيلومترات، أمّا الحارة الكبيرة فتبتعد كيلومتراً واحداً. تشارك فيما بعد اليهود مع المسلمين ذات المكان وتعايشوا فيما بينهم.

يعود سبب استقرار اليهود بـ «جربة» لمكانها الاستراتيجي خاصّة؛ لامتهانهم النشاط التجاري وبراعتهم فيه، فكانت خصائص هذا المكان عاملاً مساعداً على الاستقرار، إضافةً إلى طبيعة المتساكنين التي دعمت التفاعل المشترك بينهم، مع المحافظة على خصوصيّتهم الدّينية.

إذن كانت الأقلّية اليهودية بجزيرة «جربة» في غالب الفترات تتعايش مع الفئات المسلمة، فلم يلحق بها أيّ ضرر طيلة العهد الإسلامية المتتالية، فتمتّعت بكامل حقوقها وحرّياتها الدّينية خاصّة، سواء كانت الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية، أو التي شرّعها القانون التونسي، وهو ما ساهم في الاندماج الفعلي لهذه الطائفة على جميع الأصعدة، ومع المسلمين خاصّة، وأنّ من اليهود من هم تونسيون، أي أنّهم يشتركون مع الأغلبية المسلمة في العادات، والتقاليد، واللّغة، والحضارة، والرقعة الجغرافية، والتاريخ.

مثّل كلّ من الأقباط واليهود أبرز الأمثلة التي جسّدت أهمّ الأقليات الدّينية التي تعايشت في ظلّ الإسلام مع أغلبية مسلمة، فتفاعلت معها، مع محافظتها على خصوصيتها، فكانت الرّوح

(1) بن ساسي يوسف، الأقلّية اليهودية بجزيرة جربة بين الخرافات والواقع التاريخي، ص 9-10.

الإسلامية التي تدعو إلى التعارف وقبول الآخر والتعايش السلمي قوام هذه العلاقة التفاعلية، القائمة على المشاركة، وقد خوّلت لهم جلّ هذه الخصائص الاندماج غير المشروط، والهادف أساساً لاحترام الآخر بما هو عليه.

المبحث الثاني: الأقليات المسلمة في ظلّ جور أتباع الأديان

أصبحت مسألة الأقليات المسلمة من أهمّ المسائل التي تجمع حولها أنظار المهتمّين بحقوق الإنسان، على مختلف أصنافهم ومراكزهم، من رجال سياسة، وعلم اجتماع، ورجال دين، فكلّ منهم يحاول دراسة المسألة من زاويته التي تعود غالباً بالنفع عليه، لذلك فإنّ التعامل مع هذه المسألة ينطوي على حساسية مفرطة، تتأثر بها الأقلية في حدّ ذاتها ومن يتعامل مع المسألة.

ففيما تتمثّل أهمّ تجلّيات هذه المعاملة الموجهة للأقليات المسلمة؟ وهل فعلاً يمكن الحديث عن حقوق الأقليات على أرضية الواقع، أم تظلّ فقط مجرد شعارات تُرفع عند الحاجة؟

المطلب الأول: أقليات مسلمة مضطهدة تصادر حرّياتها.

تنتشر الأقليات المسلمة في معظم الدول غير الإسلامية، وتتفاوت نسبة المسلمين من دولة إلى أخرى، وليس بالضرورة أن تكون الأقليات المسلمة دائماً خارج أوطانها، بل أحياناً تكون أقليات في بلدان النشوء والنمو، ولا تختلف أوضاعها كثيراً، سواء كانت أقليات في دول النشوء أو الشتات.

وتتعرّض الأقليات المسلمة في أغلب الأحيان إلى صنوف شتى من الاضطهاد والتعدي على الحقوق والحرّيات، وهو ما يجعلها تعاني؛ ليس بصفقتها أقلية فقط، بل ترجع هذه المعاناة تحديداً إلى خلفيتها الدينية، لعدم تقبلها والاعتراف بها، من بين هذه الأقليات يمكن ذكر الأقليات المسلمة بالهند والصين وأوروبا.

أقلية مسلمة مضطهدة بالهند:

يشكل مسلمو الهند 12٪ من عدد سكّان الهند، وبذلك يمثلون ثاني أكبر تجمع إسلامي بعد إندونيسيا، دخل الإسلام الهند عن طريق الفتح من الشّمال الغربي، ووصل السّواحل عن طريق التجارة

والدعوة⁽¹⁾. لقي الهنود أشكالا من عنف المستعمر الإنجليزي، فصودرت أملكهم، وهُدمت مساجدهم، وتمّ تشريدهم، وحاول الهندوس تحويل وجهتهم، فلقوا أشكالا من الأذى.

واجه المسلمون بعد الاستقلال عام 1947م وضعًا جديدًا، حيث انقسمت شبه القارة الهندية إلى دولتي الهند وباكستان، وهو ما جعل الأقلية المسلمة بالهند تفقد توازنها بهجرة الصفوة من العلماء والأغنياء لباكستان⁽²⁾، ودعم هذا الوضع اتّجاه الهند إلى العلمانية، رحّب مسلمو الهند بالدستور الهندي لعدم تقييده بدينٍ معيّن، وأتاح لهم حريّة ممارسة دينهم، لذلك اعتبر المسلمون أنّ هذا الدستور هو فرصة لتجاوز المشاكل التي حلّت بهم قبل الاستقلال.

لكنّ هذه الرّاحة لم تدم مطوّلًا، لانتهاج رجال التعليم الهندوسي أساليب تنهك من خلالها على عقائد وثقافة وتاريخ المسلمين، مع استيلائها على إدارة الجامعات الإسلامية، وهو ما أثار مخاوف المسلمين حول مستقبلهم الديني، فعملوا على فتح مدارس إسلامية بجهود ذاتية.

تعرّض المسلمون في «آسام»، والتي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من الهند إلى مجزرة رهيبة سنة 1983م، حيث شهدت القرى المسلمة هجمات عنيفة من قبل الهندوس، فدُبح الآلاف من المواطنين، ولم يسلم من هجومهم أحدٌ حتّى الأطفال والنساء. ووقع التعتيم على هذه المجزرة حيث تمكّنت رئيسة وزراء الهند «من حبس الأخبار وحتى الصحافة في (جوهاتي) عاصمة الولاية، التي تبعد 30 كيلو فقط عن مسرح القتل والأحداث، ولم تعلم بهذه الوحشية حتى 14 فبراير»⁽³⁾. وتمّ خلال هذه الفترة القصيرة إبادة حوالي خمسين قرية، وقتل عدد هائل من المسلمين.

ولم يقتصر الأمر على «آسام» فقط، بل تعرّض مسلمو كشمير إلى التّعصب الديني، ويرجع أساس هذا التّعصب إلى التضادّ بين الديانتين الإسلامية والهندوسية، «وطالما هاجم ألوف الهندوس قريةً مسلمة؛ لأنّ أحدًا منها قام بذبح بقرة، وفي هذا الحال يلجأ الهندوس إلى حرق القرية المسلمة وذبح سكّانها دون أن تستطيع الحكومة المركزية فعل شيء، خوفًا من أن يتّهمها الهندوس بالكفر أو تشويه العقيدة»⁽⁴⁾، ويمثّل إقليم «كشمير» المنطقة المتنازع حولها، لموقعه الاستراتيجي في جنوب القارة

(1) غلاب محمّد السيّد صالح حسن عبد القادر، شاكِر محمود، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر، المطابع الأهلية للأوفست، 1989م: ص 584.

(2) انظر: طعيمة صابر، محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها، دار الجبل-بيروت، ط 1، 1408هـ/1988م: ص 161.

(3) طعيمة صابر، محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها: ص 174.

(4) بن نعمان أحمد، التعصّب والصّراع الديني واللّغوي: لماذا وكيف؟ دار الأمة، ط 2، ديسمبر، 1997م: ص 67.

الآسيوية، وتذكر كلٌّ من الهند وباكستان هذه الأهمية الاستراتيجية، ومن هنا بدأ الصّراع بينهما حول «كشمير»، خاصّة حينما وقّع حاكمها على وثيقة الانضمام إلى الهند. «ومن هنا اعتبرت الهند كشمير جزءاً منها»⁽¹⁾، فنتج عن هذا الصّراع مذابح بشرية مهولة، رغم أنّه كان لأهل كشمير الحرية في اختيار البلد الذي يريدون الانضمام إليه.

كما يمكن الإشارة إلى أنّ خلفية هذا الصّراع تمثّلت في المقاومة التي لقيها الهندوس من قبل المجاهدين المسلمين عند احتلال كشمير، فالقوّة التي تحلّى بها المسلمون ولدت كراهيةً وحقداً لدى الهندوس تجاههم، لدرجة أنّهم يعتقدون أنّ الهنود الذين اعتنقوا الإسلام عملاء ومرتدّين عن ديانتهم، وهم مخيرون بين العودة إلى دينهم، أو الرّحيل، أو الموت. فالهندوس يعتقدون أنّهم «شعب الله المختار» كاليهود.

تطوّرت الصّراعات بين الهند وباكستان ابتداءً من 1960م، بعد أن فشلت محاولات حلّ النزاع بطرق سلمية، ممّا أسهم في تدويل القضية، فتدخلت الأمم المتّحدة، والمجتمع الدولي، وتدخل الاتحاد السوفياتي وأمريكا والصّين في حرب 1971م. تعرّض خلال هذه الفترة سكّان «كشمير» إلى انتهاكات لا تُحصى ولا تُعدّ، حيث أصدرت الجمعية العامّة للأمم المتّحدة إعلاناً نصّ على حقّ كلّ إنسان في الحياة والحرية والأمن، «وأنّه لن يعيش إنسانٌ تحت نير العبودية، ولن يتعرّض أيّ إنسان للتعذيب، أو معاملة أو عقوبة قاسية لا إنسانية»⁽²⁾.

كانت سياسة الهنود موجّهةً أساساً للكشميريين ذوي الغالبية المسلمة، فانتُهكت حقوقهم وحرّيّاتهم، وساءت أحوالهم على جميع الأصعدة، لدرجة أنّ أبناء هذا الإقليم صاروا «يشعرون بأنّهم قد انقطعوا عن العالم والمجتمع الدولي، ولا يوجد أحدٌ يهتمّ بهم، أو يعيرهم اهتماماً، فضلاً عن المذابح التي تشهدها الولاية كلّ يوم، وكلّ ساعة، واعتقال مئات الآلاف من السّجناء السياسيين دون اتّهام أو محاكم، ولقي العشرات حتفهم أثناء الاعتقال نتيجة لأعمال التعذيب»⁽³⁾.

(1) حندقها منى، مأساة كشمير منذ نشأتها حتّى أحداث سبتمبر، الدار الثقافية للنشر، ط1، 1423هـ/2003م: ص18.

(2) المرجع نفسه: ص68.

(3) المرجع نفسه: ص68.

الروهينجا والإيغور؛ الأقليات الأكثر اضطهادًا:

مثّلت التجارة السبب الرئيسي لانتشار الإسلام في «بورما»، فكانت محطةً للتجار المسلمين العرب، ثم انتشر الإسلام عندما غزا المسلمون القادمون من الصين «بورما» وقاموا بخلع ملكها⁽¹⁾، وقد تمّ التعامل مع غير المسلمين على أنّهم ذميون.

يبلغ عدد المسلمين في «بورما» حوالي مليوني نسمة حسب إحصاء عام 1968م⁽²⁾، يتعرّض المسلمون بـ «بورما» إلى كلّ أشكال الاضطهاد والعنف، وتمّ تجريدهم من حقوقهم وحرّياتهم، ووقع التعامل معهم على أساس خلفيتهم الدينية، فسحبت إنسانيّتهم.

تعالّت الأصوات التي تستنكر ما تتعرّض له هذه الأقلية من قبل البوذيين، حيث نُشرت عبر وسائل التواصل الاجتماعي صور وفيديوهات تصف معاناة هذه الأقليات اليومية، وهو ما أسهم في تأليب الرأي العام على البوذيين، واعتبروها جريمة في حقّ الإنسانية. ذات السبب جعل البوذيين يتعلّلون بكون هجومهم على أقلّية «الروهينجا» كان بدافع القضاء على المتطرفين دينيًا. «وحسب المنظّمة الدولية للاجئين، فإنّ ما يصل إلى 75 ألف من مسلمي الروهينجا؛ يسكنون في مخيمات مؤقتة في بورما، في ظروف سيّئة بعد عمليات الإبادة التي يتعرّضون لها»⁽³⁾، وأمام هذه المعاناة نجد صمتًا رهيبًا من المجتمع الدولي.

كما تعرّض مسلمو الإيغور؛ وهم أقلّية تركستانية مسلمة في الصين، حيث يمثّلون 46٪ من إجمالي عدد سكان منطقة «شينجيانغ» الذي يبلغ 21 مليون نسمة⁽⁴⁾، إلى اضطهاد من قبل السلطات الصينية ل خلفية إيديولوجية؟

وظّفت الحكومة الصينية أحداث 11 سبتمبر 2001 لصالحها، واعتبرتها فرصة لنيل تعاطف الولايات المتحدة الأمريكية لمهاجمة الإيغور، التي صنّفتها بدورها كمجموعة إرهابية، وهاجمتها الصين بذلك بصفة علانية⁽⁵⁾.

(1) غلاب محمد السيد صالح حسن عبد القادر، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة، مرجع سابق: ص 597.

(2) طعمية صابر، محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها: ص 31.

(3) بن بلة أحمد، محاضرة بعنوان: الأقليات المسلمة بين عزلة الانقسام وممارسات الاضطهاد: ص 7.

(4) الإسلام والمسلمون في الصين، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط 1، سبتمبر 2015: ص 115.

(5) انظر: المرجع نفسه: ص 150.

مسلمو البوسنة والهرسك أقلية مضطهدة:

مثّل إعلان كرواتيا استقلالها عن الحكومة المركزية في بلجراد سنة 1991م بدايةً لاندلاع الحرب بينها وبين الصّرب، التي رفضت هذا الانفصال، حيث أسفرت عن خسائر بشرية هائلة، بما فيها عدد من المدنيين. كما تتخذ صربيا ذات الموقف أمام رغبة شعب البوسنة والهرسك في الاستقلال، حيث وجهت رسائل تهديد للمسلمين، للإقلاع عن مطلبهم في الاستقلال⁽¹⁾، وقد أبدت جمهورية البوسنة رغبتها في الاستقلال؛ بسبب الضرر الذي طال المسلمين، نتيجة الحرب القائمة بين الصّرب والكروات. فهذه الحرب كانت أكثر قسوة على البوسنة والهرسك منها على بقية الأطراف.

إذن كانت أوضاع البوسنيين سيئة جدًا، فعلى الصّعيد الاقتصادي ارتفعت الأسعار بنسبٍ عالية، وزاد معدّل التضخّم، وتضاعفت نسب البطالة بعد الاستغناء عن آلاف العمّلة، واستفحلت الأزمة الغذائية، وشحّت المواد الطيّبة، ولم يقتصر الضّرر الذي مسّ المسلمين على هذا الجانب فقط، بل طال الجانب العقدي، حيث وجهت صربيا مدافعها نحو مآذن المساجد والمساجد الأثرية والمكتبات⁽²⁾. كما تمّ الحدّ من حرّيتهم في القيام بشعائرهم الدّينية، أمّا في المجال السّياسي فقد تمّ حرمانهم من أيّ تمثيل نيابي، وحاولوا بكلّ الطّرق جعل المسلمين في معزل عن ثقافتهم الإسلامية، وبالأخصّ فئة الشباب، وذلك من خلال إدراج نظام تعليمي لا يتوافق والثقافة الإسلامية، وهو ما أثار مخاوف أهالي الشباب المسلمين من السّياسة الصّربية، التي تعمل على التذويب الثقافي لأبناء المسلمين وإضعاف ثقافتهم الإسلامية.

ومثّلت مذبحّة «سبرنيتشا» أكبر المآسي التي شهدتها الإنسانية، سعت من خلالها صربيا إلى إبادة المسلمين في البوسنة، وامتدّت الإبادة على حوالي عام وشهرين، وقع خلالها اضطهاد المسلمين بشتّى الأنواع من تعذيب وتشريد وتنكيل وقتل واغتصاب، في ظلّ صمت رهيب من العالم، الذي بقي يشاهد أحداث المجزرة في حياد تامّ، «لم يكن اعتداء الصّرب على البوسنة يختلف عن اعتداء العراق على الكويت في جوهره، ولكن الفارق الوحيد هو وجود بترول في الكويت وعدم وجود بترول في البوسنة»⁽³⁾.

(1) أحمد عبد القادر محمد، مأساة البوسنة والهرسك، مكتبة النهضة المصرية: ص20.

(2) انظر: أحمد محمد عبد القادر، مأساة البوسنة والهرسك: ص24.

(3) بهجت أحمد، البوسنة والهرسك جريمة العصر، المختار الإسلامي: ص62.

فالتاريخ قد وثق صمت العالم الغربي والإسلامي أمام هذه المجزرة التي تهدف للقضاء على المسلمين وتفريقهم وإضعافهم. فكلّ من منظّمة الأمم المتحدة والدول الأوروبية كانت تغضّ الطرف، وتراقب دون القيام برّدّة فعل، واتخاذ قرار يردع الصّرب، وحتى القرارات التي اتّخذت بعد وقوع المجزرة لم تكن جادّة، ولم تكن بقدر المأساة التي أحدثها الصّرب.

المطلب الثاني: الأقليات المسلمة خارج دائرة شعارات حقوق الإنسان والمواطنة

تبينّ ممّا سبق أنّ الأقليات المسلمة بالغرب، سواء أكانت في دول المنشأ أم خارجها؛ فإنّها تتعرّض لكلّ أشكال الاضطهاد، وهي بعيدة كلّ البعد عن دائرة حقوق الإنسان ومفهوم المواطنة، فانتهكت حرمتها، ووقع مصادرة جميع حريّاتها في ظلّ جور الحكّام.

حقوق تنتهك بحكم التعصّب الديني:

من المعلوم أنّ الصّراع على أشدّه بين الحضارات منذ القدم باختلاف الدوافع، التي غالبا ما تكون إثنية أو ثقافية أو سياسية أو دينية، ولعلّ الصّراع بين الأديان من أبرز المسائل القديمة الحديثة التي انطلقا منها تُحدّد طبيعة العلاقات، فالتعصّب والصّراع الديني أصبح عنوان العلاقات البشرية، فطغى أسلوب البذ والرفض للآخر المختلف دينيًّا، وهو ما أفرز إشكالية الأقليات الدينية، وما تشهده من عنف موجّه لها بدافع ديني، والحديث عن الأقليات الدينية يحيلنا على مدى تمتّع هذه الأقليات بحقوقها.

والحقيقة أنّ الأقليات الدينية وتحديدًا المسلمة؛ تتعرّض كلّ يوم لشتّى أنواع الاضطهاد، وتُسلب حريّاتها، وتُحرّم من التمتع بخصوصيّتها، فكلّ ما تشهده السّاحة اليوم من انتهاكات لحقوق الإنسان، وتهجير، وإبادة جماعية؛ يتمّ باسم الدين، فيعتبرون أنّ الدين منشأ النّزاع والتصادم، وبناءً عليه يُقصى الآخر المختلف دينيًّا.

كما سبق وأشرت؛ فإنّ كلّاً من مسلمي الهند والصين والبوسنيين يمثّلون الأقليات المسلمة الأكثر تعرّضًا للعنف والإقصاء، لذا تمّ حرمانهم من أبسط حقوقها، وهو العيش الكريم، وحقّهم في الأمن والأمان، كما فقدوا حريّة التعبير وممارسة معتقداتهم، كما تمّ انتهاك حرمة الجسد، فعذّبت الأقليات أشدّ تعذيب مادي ومعنوي، وكانت النّساء والأطفال الفئة الأكثر عرضة لهذا الاضطهاد، فشردت العائلات، وذبح الأطفال، واغتصبت النّساء.

والغريب في الأمر تجد منظّمتات حقوق الإنسان تدين هذه التصرفات، لكن يقتصر الأمر على مجرد رفع الشعارات التي لا تمسّ أرض الواقع، وهذا ما حدث فعلاً مع مسلمي البوسنة والهرسك، والمجزرة التي تعرّضوا لها على يد الصّرب، وذات المشهد مرّ به مسلمو الهند، لذلك فإنّ هذه الشعارات تظلّ رهينة خلفية الصّراع القائم، ونوعية الأطراف المتنازعة، وتفقد فاعليتها في حالة وجود طرف مسلم. لا بدّ من الإشارة إلى أنّه يقع التعامل مع الأقلية المسلمة بدبلوماسية، فيتمّ تشريكها في الحياة وتمتعها بجملة من الحقوق، لكن في المقابل يُطلب من الأقليات الدّينية التماهي مع نظام الأغلبية، وإنكار الخصوصية، والاندماج والانصهار الكلّي معهم، وفي حالة تمّ رفض هذا العرض تُحرم من جملة الحقوق والحريات المسندة إليه. وهذا ما يطلق عليه الاندماج المشروط، والذي يحمل خلفيةً تهدف إلى إبادة الخصوصيات الثقافية للأقليات المسلمة، ومحاولة استيعابها بالقوّة، وبالتالي القضاء عليها.

ولا ننسى ذكر أنّ هناك طوائف متطرّفة إسلامية، تنتهك حقوق الإنسان باسم الدّين، فتقتل وتشردّ وتخرب حياة الأقليات غير المسلمة، نذكر على سبيل المثال الهجوم الذي تعرّض له الإيزيديون قبل سنوات، وما نتج عنه من مجازر وقتل وتهجير، وربّما كانت الفئة الأضعف، والمتمثّلة في النساء والأطفال؛ أكثر من تعرّضوا للعنف من قتل وتعذيب وسبي واغتصاب، وما زالت تعاني هذه الفئات إلى يومنا هذا من تبعات وأثار العنف الذي تعرّضت له.

إنّ هذا التطرّف الذي تنحوه هذه الجماعات باسم الدّين؛ يجعل أصحاب الدّينانات الأخرى يعلّلون الاضطهاد الذي تواجهه الأقليات المسلمة بالغرب كوسيلة من وسائل الحدّ من هذا التطرّف، ويشرّعون بذلك أسلوبهم الإقصائي تجاه الأقليات المسلمة، ويعتبرونه وسيلة دفاع أمام هذه الجماعات، ويتمّ بذلك اعتبار الدّين الإسلامي ديناً يميل إلى العنف، ويشجّع على الإرهاب الذي يتمّ افتعاله في غالب الأحيان من جهات معيّنة لخدمة مصالحها، وتشويه الإسلام، والخطّ من قيمته في مقابل بقيّة الأديان.

تقبّل الآخر مفتاح نجاح اندماج الأقليات الدّينية:

إنّ سرّ نجاح اندماج الأقليات الدّينية، سواء في دول المنشأ أو خارجها؛ يبقى رهينَ جملة من الاعتبارات، أولاها الاعتراف بالآخر، وتقبّله بما هو عليه من اختلاف، والمساواة بين البشر دون اعتبار لأيّ فوارق، ثقافية كانت أم عرقية أم دينية.

هذا الاعتراف والقبول الأولي للأقليات؛ سيؤثر على العلاقة بين الأقلية والأغلبية بدرجة أولى، ثمّ فيما بعد بين الأقلية والحاكم، فسياسة الاعتراف بالآخر تحيل على التعددية، وهي ما تحيل بدورها على الديمقراطية، وفي هذا السياق لابدّ من الدولة أنّ تقدم قدرًا معيّنًا من الحريات خاصّة الدينية والاجتماعية لهذه الأقليات، حتّى تستطيع شيئًا فشيئًا الاندماج مع الأغلبية، فتمارس معتقداتها دون قيود، وتتمتع بحريّة التمسك بخصوصيتها في إطار نظام الدولة، باعتبار أنّ التمسك بالهوية الثقافية والعرقية والدينية لا يتعارض مع الوحدة الوطنية.

إنّ تضافر جملة من العوامل؛ يعيق مسألة اندماج الأقليات الدينية، فلاستبداد والتمييز يمنعان الاندماج، وعدم المساواة في الحقوق المدنية والاجتماعية، جلّ هذه الأسباب تجعل الأقليات الدينية تعاني من الاضطهاد والإقصاء، فحينما تفشل السلطات الحاكمة في التعامل مع هذه الوضعية تتفاقم أليًا مشكلة الأقليات، ويقع تهميشها والنيل منها، وهو ما يفسّر ميل الأقليات الدينية إلى العزلة والانفصال عن الأغلبية.

تمثّل الشريعة الإسلامية الإطار الأنسب الذي تحفظ فيه كرامة الإنسان، وتعلي من إنسانيته بغضّ النظر عن معتقده، فالله تعالى قد كرم بني آدم، واستخلفهم في الأرض، ورفع من شأنهم. وفي هذا الإطار تعامل الدّين الإسلامي مع مسألة الأقليات الدينية منذ نشأته، فكان تعامل المسلمين مع أهل الكتاب أوّل تجسيد لهذا التعامل، فمارس أهل الكتاب حياتهم بطريقة طبيعية، فتمتعوا بحقوقهم في وسط يضمن المساواة والعدالة والحرية.

وإنّ السياسة الصحيحة لحلّ مشكلة الأقليات، والتقليل من حدّة ما تتعرّض له هو العمل بالشريعة الإسلامية، وإعلاء راية الإسلام، وإمالة الشبهات التي طالت ديننا الحنيف.

وإنّ مسألة الأقليات الدينية تفاقت شيئًا فشيئًا، فأصبحت لا تقتصر على الاختلاف بين الأديان، بل طال هذا الاختلاف الدّين الواحد، فانقسمت إلى أقليات مذهبية، وزادت حدّة الصّراع بينها.

الخلاصة

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

1. أنّ مسألة الأقليات الدينية من أبرز المسائل الإنسانية الشائكة التي اكتسحت العالم في العقود الماضية، ولئن اختلفت وضعية الأقليات حسب الوسط الذي تنتمي إليه؛ فإنّ أغلبها قد عانت ويالات حكم الأغلبية، فكان اندماج هذه الفئة رهين توقّر جملة من الأشياء، لعلّ أهمّها السياسة التي تتبعها الدولة الحاكمة تجاهها.
2. لا تمثل مسألة الأقليات إشكالاً عند المسلم الملتزم المتّزن؛ لأنّه ترعرع وسط بيئة تكفل حرية الآخر، ويتقبّله بما هو عليه من اختلاف، ولعلّ غيرة المسلم على دينه وتشبّته بخصوصيته، كانت سبباً للتفاعل مع الآخر، وتقبّل محافظته هو الآخر على خصوصيته.
3. لا بدّ من التأكيد على حقيقة أنّ الله سبحانه وتعالى دعا إلى التعايش بين البشر، والتعارف بينهم، والتحاور مع الآخر، لكن يبقى الإشكال قائماً من طرف الآخر المختلف دينياً، ومدى تقبّله للمسلم، وهذا ينعكس أساساً على وضع الأقليات المسلمة بدول الشتات، وما تعانيه من اضطهاد للذات والنفس، وانتهاك للحقوق، وهو ما يتعارض مع المبادئ والشّعارات التي ترفعها تلك الدول في كلّ مناسبة، محاولة أن تخفي خلفها تعصّبها الديني.
4. لعلّ الحلّ الأنسب لتجاوز هذا الإشكال بين الأمم، أو الحدّ منه، يكمن في مدى نجاح الجماعات في البحث عن مشتركات إنسانية تيسّر العيش فيما بينهم، فالبحث عن مواطن الوفاق؛ هو الطريق الأمثل لمنع حدوث الصدام فيما بين المتضادّين.
5. من الضروري تفعيل المشترك الإنساني التعاوني، حتّى تتلاشى حدّة إشكالية الأقليات الدينية وما تعانيه من جور أتباع الأديان، لا سيّما في ظل ما تثيره العولمة من مخاوف بشأن ازدياد العصبية الدينية والقومية والإثنية.

فهرس المصادر المراجع

1. القرآن الكريم
2. أحمد عبد القادر محمد، مأساة البوسنة والهرسك، مكتبة النهضة المصرية.
3. بشارة عزمي، هل من مسألة قبطية في مصر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1- بيروت 2012م.
4. البشري، طارق، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، دار الوحدة، ط1- 1983م.
5. بن بلة أحمد، محاضرة بعنوان: الأقليات المسلمة بين عزلة الانقسام وممارسات الاضطهاد.
6. بن ساسي يوسف، الأقلية اليهودية بجزيرة جربة بين الخرافات والواقع التاريخي.
7. بن نعمان أحمد، التعصب والصراع الديني واللغوي لماذا وكيف؟ دار الأمة، ط2، ديسمبر، 1997م.
8. بهجت أحمد، البوسنة والهرسك جريمة العصر، المختار الإسلامي.
9. جريدي حسيب، التعددية الثقافية في الجماعة الوطنية: الأقليات في تونس البربر واليهود والسود، البدوي للنشر والتوزيع، ط1، 2016.
10. الحذيري، أحمد، المسيحيون وعلاقتهم بالمسلمين في القرن العشرين، منشورات كارم الشريف، ط1- 2010م.
11. حندقها منى، مأساة كشمير منذ نشأتها حتى أحداث سبتمبر، الدار الثقافية للنشر، ط1، 1423هـ/ 2003م.
12. خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، ط1- 1995م.
13. دورتيه، جان فرنسوا، معجم العلوم الإنسانية، (ترجمة د. جورج كتورة)، مجد المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1430هـ/ 2009م.

14. ألو ريه، عطا، اليهود في ليبيا وتونس والجزائر، تقديم سنوسي يوسف إبراهيم، إيتراك للطباعة والنشر، ط1-2005م.
15. سعد الدين، إبراهيم، الملل والنحل والأعراق هموم الأقليات في الوطن العربي، مركز ابن خلدون، ط2-1994م.
16. سلوم سعد، حماية الأقليات الدينية والاثنية واللغوية في العراق: دراسة تحليلية في الأطر الدولية والإقليمية والوطنية، جامعة الكوفة كلية الآداب قسم المجتمع المدني.
17. أبو سيف، يوسف، الأقباط والقومية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 1987م.
18. طعيمة صابر، محنة الأقليات الإسلامية والواجب نحوها، دار الجبل-بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
19. علي حيدر إبراهيم، حنا ميلاد، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر المعاصر، ط1-1423هـ/2002م.
20. غلاب محمد السيد، صالح حسن عبد القادر، شاكر محمود، البلدان الإسلامية والأقليات المسلمة في العالم المعاصر، المطابع الأهلية للأوفست، 1989م.
21. فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، معجم مقاييس اللغة، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م.
22. فريخ عوني، الأقليات في التاريخ العربي منذ الجاهلية إلى اليوم، رياض الريس، ط1 سبتمبر 1994م.
23. المخزومي صادق، الإسلام والمسيحية: سوسيولوجيا العصور التأسيسية، دراسات، ط1 لبنان/كندا 2019م.
24. مركز المسبار للدراسات والبحوث، الإسلام والمسلمون في الصين، ط1، سبتمبر 2015.

25. مصطفى عامر، فاطمة، تاريخ أهل الذمة في مصر الإسلامية (من الفتح الإسلامي إلى العصر الفاطمي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2000.
26. مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة.
27. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، دار الفكر، دار صادر بيروت.
28. هبة، بو بكر الدين، الوضع القانوني للأقليات المسلمة في أوروبا، دار الجامعة الجديدة، 2019م.